

من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل
وعن العرضي المصاحك بالنسبة الى الانسان لما مرانه
مركبين الحيوان والناطق فالصاحك خارج عنه
والذاتي والعرضي لهم فيه اصطلاحات كثيرة اشهرها
ثلاثة اصطلاحات الاول هذا الذي درج عليه المص
الثاني ان الذات هو جزء الماهية المحمول والعرضي
هاليس كذلك فالنوع على هذا عرضي الثالث ان الذاتي
هاليس بخارج عن الماهية والعرض هو الخارج
عنها فالنوع على هذا ذاتي واعتراض بان الذاتي
منسوب الى الذات فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة
الشيء الى نفسه واجيب بانها تسمية اصطلاحية
لا لغوية ومن ثم لم يقل ذووي على ما هو القادة
وبان الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على
صدقها ونسبة الحقيقة الى ما صدقتها صحيحة
واعلم ان المص نص على ان اول البيت منصوب على
الاستغناء قال وهو الاصح لكونه قبل فعل ذي طلب
وبحث فيه بان اداة الشرط لا يفعل ما بعدها فيما
قبلها الا فيما استثني وليس هذا منه فلا يقسم
عاملا والجواب كذلك فيجب رفعه بالابتداء والسوغ
التفصيل او عود الضمير والجواب ان قوله فانسب
مؤخر من تقديم والاصل واولا انسبه للذات

ان

ان اذ درج فيها فالفازا لزيادة لا تمنع كونه من باب الاستغناء
وجوب الشرط محذوف لدلالة فانسبه المذكور عليه
ولو جعل فانسبه المذكور جوابا لما صح ان يتعلق به
لذات ان لا يتقدم معول الجواب على الشرط ثم اخذ في
ذكر الكليات الخمس بقوله **والكليات** بتحقيق اليتا
مبحث الكليات للوزن خمسة دون انتفاص ولا
زيادة ووجه المحصر ان الكليات اما ان يكون تمام الماهية
او جزها او عرضا لها الاول النوع كالانسان والثانية
ان كان مساويا لها فالفصل كالناطق او مع فالجنس
كالحيوان والثالث ان خصها فالخاصة والاربع
فالعرض العام وينبغي ان يعلم اولان السؤال
عن الشيء اما ان يكون عن حقيقة او عن تميزه
عما التبويب واللفظ الموضوع للاول فالثاني اي
والمستبول عنه مما منحصر في الربعة واحد كل نحو ما
الانسان وواحد جنسي نحو ما زيد ومتعدد متماتل
لحقيقه نحو ما زيد وعمرو ومتعدد مختلفها نحو
حال الانسان والفرس والاجوبة عنها ما منحصر في ثلاثة
لان الجواب عن الاول باحد وعن الثاني والثالث
بالنوع وعن الرابع بالجنس او لها **جنس** وهو ما صدق
في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة
تحيون فما صدق جنس وفي جواب فخرج للعرض العام